أثر الإفصاح المالي على الأداء المالي

دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.د. سالم صلال الحسناوي

الباحث طارق عبد محمد كاظم

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

المقدمة:

لكي تتمكّن الأسواق المالية من القيام بدورها الحيوي والمؤثر، يجب أن تكون على درجة عالية جداً من الكفاءة والفاعلية، وأحد أهم الأركان التي تركز عليها كفاءة الأسواق المالية هي وجود نظام فعال يسمح بتدفق المعلومات في أي وقت وبأقل التكاليف، وخصوصاً تلك المعلومات التي لها الأثر الكبير في قرارات الاستثمار والتي تعمل على تدعيم ثقة المستثمرين بالشركات المدرجة في الأسواق المالية، وهذا لا يتحقق إلا إذا وجدت أداة تكون بمثابة القناة التي تتدفق منها تلك المعلومات.

وتُعدّ التقارير والقوائم المالية إحدى الأدوات والمصادر الأساسية لتلك المعلومات، كما تُعدّ أيضاً نقطة البداية لفهم الوضع المالي للشركة وتفسير نتائج أعمالها، وبما أن الإفصاح يُعدّ أحد أهم الخصائص التي تعكس جودة التقارير المالية، لذا جاءت أهمية الإفصاح المالي في تلبية احتياجات المستثمرين، وذلك من خلال إظهار كافة المعلومات الضرورية التي تُساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وتخفيض من حالة عدم التأكد.

إذ إن مفهوم الإفصاح المالي هو أن تشمل القوائم المالية وملحقاتها على المعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق أرباح في المستقبل و قدرتها على

سداد التزاماتها، ويجب أن تتمتع تلك المعلومات بقدْرٍ عالٍ من الشفافية لكي يتمكن المستثمرون من اتخاذ قراراتهم وترشيدها تدعيماً لكفاءة السوق المالي وتنشيطه.

وللاطلاع على موضوعات البحث، فقد جاء بأربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة، وتناول المبحث الثاني الجانب النظري للبحث، فيما تضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي، لينتهي البحث بالاستنتاجات والتوصيات كمبحث رابع.

المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة:

أولاً : هدف البحث : هدف هذا البحث إلى :

١- التعرف على مفهوم الإفصاح المالي وأهميته وأهدافه.

٢- بيان أثر الإفصاح المالي مُمثلاً (بالربحية، المديونية، السيولة) على الأداء المالي للشركات مُمثلاً بقيمتها السوقية، وذلك لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والموزعة قطاعياً، لمعرفة مدى التزامها وإتباعها للتعليمات والقوانين الخاصة بالإفصاح المالي.

ثانياً: أهمية البحث: يُمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط الآتية :

١- تأتي أهمية البحث من الدور الكبير الذي يلعبه الإفصاح المالي على الصعيدين المحلي والدولي، نظراً لأهمية المعلومات المُفصَّح عنها في مختلف القرارات الاستثمارية منها والتمويلية.

٢- أدت الزيادة في حجم التداول وعدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الى زيادة الاهتمام من قبل الجهات المنظمة للشركات بوضع منظومة من التشريعات لتنظيم عملية الإفصاح ومتطلباته.

ثالثاً: مشكلة البحث: جاءت مشكلة البحث وفقاً للتساؤلات الآتية:

- ١- هل هناك أثر ذا دلالة احصائية للإفصاح المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
 - ٢- هل لربحية الشركة أثر ذا دلالة إحصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
 - ٣- هل لحجم مديونية الشركة أثر ذا دلالة إحصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
 - ٤- هل لحجم سيولة الشركة أثر ذا دلالة إحصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
- رابعاً: فرضيات البحث: وفقاً لما جاءت به مشكلة البحث من تساؤلات تم صياغة الفرضيات الآتية:
- الفرضية الأولى:
- للإفصاح المالي أثر ذا دلالة احصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعلى مستوى القطاعات.
- الفرضية الثانية:
- لربحية الشركة أثر ذا دلالة احصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفقاً للقطاعات عينة الدراسة.
- الفرضية الثالثة:
- لمديونية الشركة أثر ذا دلالة احصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفقاً للقطاعات عينة الدراسة.

الفرضية الرابعة:

لسيولة الشركة أثر ذا دلالة احصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفقاً للقطاعات عينة الدراسة.

خامساً: بعض الدراسات السابقة:

١. دراسة (الحسناوي، الجاسمي، 2009)

هدفت الدراسة المعنونة " دور الإفصاح عن المعلومات المالية في التنبؤ بالقيمة السوقية لأسهم الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية " إلى التعرف على أهمية المعلومات المالية ودورها في التنبؤ بالقيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تمثل مجتمع الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية، فيما تمثلت العينة في (٢٧) شركة صناعية للفترة (1997-1999)، وتم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد لتحليل واختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها وجود مستوى معقول من التوافق بين مخرجات نظم المعلومات المالية في الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية لتحديد القيمة السوقية لأسهم الشركة، كما أوصت الدراسة بضرورة إصدار معلومات عن الشركات بشكل منظم في الصحف اليومية ووسائل الإعلان المختلفة لنشرها ضمن الصفحات والبرامج الاقتصادية.

٢. دراسة (دراسة حنتوش، عبد القادر، ٢٠١٨)

هدفت الدراسة المعنونة "تأثير التوسع في الإفصاح المالي على قرارات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية" إلى التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المستخدمة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية، وكذلك التعرف على مدى وعي

المتعاملين في الاسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المالية، وتمثل مجتمع الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية، فيما تمثلت العينة في مجموعة من المستثمرين في السوق على شكل عينة عشوائية من (٥٠) مستثمر، واستخدمت الدراسة اختبار (T)، (F)، (R^2)، الانحدار الخطي البسيط لتحليل واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية بين كفاية الإفصاح المالي وبين نجاح القرار الاستثماري في سوق العراق للأوراق المالية مما يعطي أهمية كبيرة لدور الإفصاح المالي في جذب الاستثمار للسوق المالي العراقي، كما أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات التي تتداول أسهمها بالإفصاح عن البيانات المالية وأي معلومات إضافية لئلا يطمئن لدى المستثمرين على أموالهم وكيفية ادارتها داخل الشركات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة الكميات المتداولة من الأسهم.

٣. دراسة (دراسة محمد، ٢٠١٦)

هدفت الدراسة المعنونة "أثر الإفصاح المالي في القوائم المالية ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية السودانية" إلى التعرف على الدور الذي يلعبه الإفصاح المالي في تقليل المخاطر المالية والأخطاء والالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعة، فضلاً عن التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى عدم الإفصاح المالي لضبط الأداء المالي والتأكد من دقة البيانات المالية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات، وتمثل مجتمع الدراسة في الصندوق القومي للمعاشات في السودان، فيما تمثلت عينة الدراسة في موظفي الصندوق القومي للمعاشات في السودان، واستخدمت الدراسة اختبار الثبات، الوسط الحسابي، مقياس التشتت، الانحراف المعياري، النسب المئوية لتحليل واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المالي عن جميع

المعلومات المالية ينتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية، فيما أوصت الدراسة بأن المعلومات المالية يجب أن تتسم بالخصائص النوعية حتى يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة وحتى تعمل على تحسين الإفصاح في القوائم المالية.

المبحث الثاني: الإطار النظري:

أولاً : مفهوم الإفصاح المالي :

تفاوتت وجهات النظر بخصوص مفهوم الإفصاح المالي عن المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، ويرجع هذا الاختلاف الى تباين المصالح بين الاطراف ذات العلاقة بالمعلومات المُفصح عنها، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد مفهوم عام وموحد للإفصاح.

ويقصد بالإفصاح في اللغة هو البيان، أوضح عن الشيء أي بيّنه وكشفه (إبن منظور، ١٩٩٣ : ٢٦٩). كما ورد أيضاً أن الإفصاح لغةً يعني منطلق اللسان، إذ ورد في القرآن الكريم بهذا المعنى كما في قوله تعالى (وَأَخِي هُرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَدِّبُونَ) (سورة القصص : الآية ٣٤).

كما عرّف كل من (Welsch & Anthony, 1977 : 76) الإفصاح المالي بأنه أحد المبادئ الرئيسية في المحاسبة الذي يفرض عرض كافة المعلومات الملائمة والمؤثرة في تحديد الأرباح والمركز المالي للشركة ضمن القوائم المالية أو الملاحظات الواجب عرضها بطريقة واضحة ومفهومة، ولكن ذلك لا يعني بطبيعة الحال الإفصاح عن دقائق المعلومات وتفاصيلها، لأن المستثمر لهُ دراية محددة باستخدام المعلومات المالية، لذلك يجب الابتعاد عن تقديم المعلومات التي تؤدي الى عكس درجة كبيرة من عدم التأكد.

وجاء أيضاً في تعريف (حنان، ١٩٩٠ : ٢١٢) للإفصاح المالي بأنه تقديم جميع المعلومات والبيانات في قوائم أو تقارير مالية إلى كافة المستخدمين الداخليين والخارجيين في آنٍ واحد وبشكل مفهوم وصريح دون أي تضليل أو غش، وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الملائمة.

ويرى (الحياي، ٢٠٠٤ : ٣٦٨) أن مفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية يعني توفير المعلومات لمجموعة من الفئات الداخلية والخارجية التي تستخدم البيانات المالية لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة المصدرة للبيانات، كما توفر أيضاً بعض المؤشرات التي تُبين وضع الشركة.

كما عُرِفَ الإفصاح من قبل (Kieso, 2007 : 82) بأنه تحديد مقدار المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات المناسبة.

ويمثل الإفصاح عملية إظهار المعلومات المالية (الكمية والوصفية) في القوائم المالية، أو الهوامش، أو الملاحظات والجدول المُلحقة، بالصورة التي تجعل القوائم واضحة و غير مضللة للمستخدمين، للاستفادة منها والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الرشيدة، كما يجب أن يتم الإفصاح في الوقت المناسب لكي لا تُصبح المعلومات عديمة القيمة (زغدار، ٢٠١٠ : ٨٤).

وبناءً لما سبق يرى الباحث أن مفهوم الإفصاح المالي يعني قيام الشركة بإظهار المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي وتقديمها للمستخدمين الداخليين والخارجيين في آنٍ واحد وفي الوقت المناسب وبشكل واضح وصريح دون غش أو تضليل، بصورة تعكس حقيقة وضع الشركة وتُمكن مستخدميها من المستثمرين وغيرهم من اتخاذ القرارات الرشيدة وتخفيض درجة اللاتأكد لديهم، ويمكن استخدام تلك المعلومات كمؤشر يُبين وضع الشركة، فضلاً عن مساهمة الإفصاح في جذب رؤوس الاموال وتحسين وضع الأسواق المالية.

ثانياً: أهمية الإفصاح المالي :

تتبع أهمية الإفصاح المالي من تعدد الجهات المستفيدة من المعلومات المنشورة المُتمثلة بالمستثمرين، والمقرضين، والجهزة الحكومية، وغيرها من الجهات الأخرى التي لا تمتلك السلطة الكافية لإلزام المنشأة بتوفير ما تحتاجه من المعلومات الضرورية في اتخاذ القرارات الملائمة، وعليه فإن الإفصاح المالي يجعل التعامل في الأسواق المالية أكثر عدالة، إذ يوفر مناخاً استثمارياً مناسباً ويزيد من فرص نمو السوق وازدهاره، وبناءً على ما سبق يُمكن توضيح أهمية الإفصاح تبعاً للجهات المستفيدة منه وعلى النحو الآتي (صبري، ٢٠١٦ : ١٠) :

١- فيما يخص المستثمرين:

يُمثل الإفصاح المالي أحد المتطلبات الأساسية لمتابعة نشاط الشركة وتقييم أداءها، إذ يُساهم في تحسين وتنمية فهم المستثمرين وغيرهم من المستفيدين لطبيعة الأنشطة التي تمارسها الشركة وسياساتها المُتبعة، فضلاً عن إمكانية استخدام المعلومات المنشورة كمؤشر لتقييم أداء الشركة، يُعد الإفصاح أحد العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال بسبب تأثيره في سلوك المستثمرين من خلال زيادة معدلات الثقة لديهم وتخفيض درجة اللاتأكد، من خلال توفير المعلومات المالية التي تتسم بدرجة عالية من الدقة والشفافية والموضوعية مع إمكانية مقارنتها بالبيانات الأخرى لغرض تقييم الأداء واتخاذ القرار المناسب (العجمي، ٢٠١٢ : ٦٥٠).

٢- فيما يخص الجهات المصدرة للأوراق المالية:

يبدو للوهلة الأولى أن التزام الشركات بالإفصاح عن معلوماتها المالية لا يحقق أي فائدة لها، ولكن عند إمعان النظر يُلاحظ أن الإفصاح يؤدي وظيفة في غاية الأهمية للشركة، إذ أن الإفصاح عن المعلومات

المالية المتعلقة بنشاط الشركة من الأرباح والديون يعزز من مصداقيتها ويزيد من ثقة المتعاملين معها، لذلك لا يجب النظر إلى الإفصاح بأنه مجرد التزام على عاتق الشركة فحسب، ولكن يُعد أيضاً أحد أهم الوسائل التنافسية التي تُمكن الشركة من جذب المستثمرين وذلك من خلال المعلومات التي تقوم بنشرها (طعمة، ٢٠١٣ : ١٤٣).

٣- فيما يخص الجهات الرقابية :

ليس هناك شك في أن الإفصاح عن المعلومات المالية، يُعد وسيلة فاعلة لمساعدة الجهات الرقابية في ضبط سلطتها، وأداء واجباتها المتمثلة بمراقبة نشاط الشركة ودرجة الشفافية التي توفرها في معلوماتها المالية المنشورة، التي من خلالها يمكن معرفة مدى التزام الشركة بالقوانين المنظمة لعمل الأسواق المالية، والمعايير المحاسبية والمالية الدولية والمحلية.

لذا فإن أهمية الإفصاح المالي فيما يخص الجهات الرقابية يتحدد في ناحيتين، تتمثل الأولى في أن عدم الإفصاح عن معلومات دقيقة وواقعية لتلك الجهات سيسهم في فسح المجال لممارسة الأعمال غير المشروعة في الأسواق المالية، مما يسبب ضعف الرقابة فيه وانتشار التضليل والغش، ومن الناحية الأخرى فإن عدم الإفصاح الدقيق لتلك الجهات وخصوصاً مراقب الحسابات، قد يسبب له حرج كبير، كونه مُلزم بعد إكماله تدقيق البيانات المالية للشركة القيام بعملية الإفصاح عن نتائج ذلك التدقيق، وإلا سيكون معرضاً للمسائلة القانونية.

٤- بالنسبة لوسائل الإعلام:

تمثل المعلومات المالية المُفصح عنها من قبل الشركات، مادة مهمة لوسائل الإعلام التي تسعى إلى الحصول عليها وتحقيق سبق في نشرها، بهدف إشباع حاجة المستثمرين والجهات المستفيدة الأخرى من

المعلومات التي يحتاجونها في اتخاذ القرارات الرشيدة، كذلك تهتم وسائل الإعلام الالكترونية منها والتقليدية على حدٍ سواء بالمعلومات الواردة إلى السوق، وتعمل على تحليلها وتقييمها، وقياس مدى تأثيرها في كل من الاقتصاد الوطني وقرارات المستثمرين، كما إنه في بعض الاحيان يأتي الإفصاح مطابقتاً لتوقعات بعض الجهات الإعلامية التي تقوم بنشر توقعاتها قبل قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات، مما يعطي أهمية لدور الجهات الإعلامية في نشر وتقييم المعلومات المالية (العجمي، ٢٠١٢ : ٦٥٢ - ٦٥١).

ثالثاً: أهداف الإفصاح المالي:

يهدف الإفصاح بصورة عامة إلى:

- ١- عرض وتوفير المعلومات للمستخدمين وبشكلٍ ملائم وقابل للمقارنة سنوياً، كما يمكن أن تُستخدم المعلومات المفصّح عنها كمؤشر لقياس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، فضلاً عن مساعدة المستثمرين في تقييم المخاطر والاحتمالات والعائد على الاستثمار (Belkaoui, 2004 : 266).
- ٢- يُساهم الإفصاح المالي عن المعلومات في تقليل الأخطاء والمخاطر المالية، من خلال دقة البيانات والمعلومات المفصّح عنها التي يُمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات (بهجت، ١٩٨٦ : ٣٥).
- ٣- مساعدة مستخدمي المعلومات المالية من خلال إزالة الغموض لديهم وعرضها بشكل مفهوم وصريح بعيداً عن الغش والتضليل بشكل يعزز ثقتهم في التعاملات التي تجري في الأسواق المالية، كما يساهم الإفصاح في توفير الأساس القانوني لسلامة وصحة التعاقد، إذ أن الإفصاح عن خفايا المعلومات المالية يجعل أطراف العقد على بينة ودراية تامة بخصوص الشيء محل وموضوع العقد (المعايير المحاسبية والرقابية العراقية، قاعدة رقم ١٠).

كما أوضح (حمد الله، ١٩٩٣ : ١٠٤-١٠٥) أن الهدف الرئيس للإفصاح المالي يختلف باختلاف الاتجاه الذي ينتهجه، وأفترض وجود اتجاهين للإفصاح أحدهما تقليدي والآخر معاصر :

١- الاتجاه التقليدي للإفصاح:

إن الهدف من الإفصاح التقليدي الذي يمتاز بالحيطه والحذر، هو عرض وتقديم معلومات مبسطة تتسم بالشفافية والموثوقية والموضوعية، هدفها حماية المستثمر ذو الدراية المحدودة باستخدام القوائم المالية من التعاملات غير العادلة في الأسواق المالية، وينص هذا الاتجاه على أنه ليس من الضروري الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، لأنها قد تُضرب بعملية المنافسة، إلا أن هذا الأمر قد يؤدي إلى تعرض الإدارة للمسائلة القانونية.

٢-الاتجاه المعاصر للإفصاح:

على العكس تماماً من الاتجاه التقليدي، يهدف الاتجاه المعاصر إلى تقديم نطاق واسع من المعلومات مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية، وتحتاج هذه المعلومات إلى درجة عالية من الخبرة والدراية لغرض فهمها واستخدامها من قبل المستثمرين الواعين والمحليين الماليين في اتخاذ قراراتهم الرشيدة.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي:

أولاً : وصف عينة البحث:

تمثل مجتمع البحث في سوق العراق للأوراق المالية، فيما تمثلت عينة البحث في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبواقع (١٠) شركات ما نسبته (١٢,٠٥%) من مجموع الشركات المدرجة في السوق والبالغة (٨٣) شركة، منها (٧) شركات لقطاع المصارف ما نسبته (٣,٣٣%) من مجموع شركات

قطاع المصارف والبالغ عددها (٢١) مصرفاً، و (٣) شركات لقطاع التأمين ما نسبته (٧٥%) من مجموع شركات قطاع التأمين والبالغ عددها (٤) شركات، ويوضح الجدول (١) عينة البحث.

جدول (١) : عينة البحث

نسبة عينة البحث للقطاع الذي تنتمي اليه	عدد الشركات في السوق	عينة البحث	
٣٣,٣%	21	7	قطاع المصارف
٧٥%	4	3	قطاع التأمين
٤٠%	٢٥	١٠	عدد الشركات

المصدر: إعداد الباحث.

وتم اختيار عينة البحث وفقاً لعدة معايير (الحسناوي، ٢٠١٨ : ١٩٥) :

- ١- كانت الشركات مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة البحث.
- ٢- كانت من أكثر الشركات تداولاً للأسهم خلال مدة البحث وأقلها انقطاعاً.
- ٣- لم يتم تحويل ملكية الشركات أو دمجها مع شركات أخرى خلال مدة البحث.

ثانياً: قياس متغيرات البحث :

١. الإفصاح المالي: تمثّل المتغيّر المستقل (الإفصاح المالي) من خلال مؤشرات الربحية، المديونية والسيولة :

أ - قياس ربحية الشركات عينة البحث :

يُعدّ استخدام ربحية الشركة عاملاً مهماً في عملية تقييم الأداء المالي في مختلف الشركات، إذ تعكس الربحية مدى نجاح إدارة الشركة في تعظيم ثروة ملاكها، وأكثر مقاييس الربحية شيوعاً هو معدّل العائد على الموجودات (ROA) والذي يعكس مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها لتحقيق الأرباح، وتم حساب معدّل العائد على الموجودات من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الموجودات، وتبيّن المعادلة (١) قياس ربحية الشركات عينة البحث (عمر وآخرون، ٢٠١٤ : ٢٤٠) :

(١)...

$$ROA = \text{صافي الربح بعد الضرائب} / \text{مجموع الموجودات}$$

وتبيّن الجداول أدناه ربحية الشركات عينة البحث وحسب القطاعات:

١ - قطاع المصارف:

يوضح الجدول (٢) ربحية الشركات عينة البحث ضمن قطاع المصارف على وفق المعادلة (١):

جدول (٢) : الربحية ممثلة بالعائد على الموجودات لشركات قطاع المصارف للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧)

المتوسط للمدة	العائد على الموجودات				الشركة	ت
	2017	2016	2015	2014		
0.017	0.012	0.018	0.017	0.021	المصرف التجاري العراقي	1
0.011	0.006	0.017	0.004	0.015	مصرف بغداد	2

0.016	0.015	0.016	0.017	0.014	المصرف العراقي الاسلامي	3
0.015	0.011	0.013	0.018	0.019	مصرف المنصور للإستثمار	4
0.015	0.005	0.041	0.004	0.011	المصرف الأهلي العراقي	5
0.017	-	0.002	0.034	0.036	المصرف المتحد للإستثمار	6
0.041	0.039	0.049	0.041	0.036	مصرف كوردستان الدولي	7
0.019	0.012	0.022	0.019	0.022	المتوسط لجميع الشركات أعلاه	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧).

بيّنت النتائج في الجدول (٢) أن معدّل الربحية لمصرف كوردستان هو الأكبر على مستوى شركات قطاع المصارف بمتوسط فترة بلغ (٠,٠٤١)، في حين معدّل الربحية لمصرف بغداد هو الأصغر بمتوسط فترة بلغ (٠,٠١١).

٢ - قطاع التأمين:

يوضح الجدول (٣) ربحية الشركات عينة البحث ضمن قطاع التأمين على وفق المعادلة (١) :

جدول (٣) : الربحية ممثلة بالعائد على الموجودات لشركات قطاع التأمين للمدة (٢٠١٧-٢٠١٤)

المتوسط للمدة	العائد على الموجودات				الشركة	ت
	2017	2016	2015	2014		

0.036	0.015	0.024	0.043	0.063	1 دار السلام للتأمين
0.049	0.019	0.040	0.074	0.099	2 الأمين للتأمين
0.010	0.070	0.029	0.029	0.088	3 الخليج للتأمين
0.032	0.022	0.031	0.049	0.025	المتوسط لجميع الشركات أعلاه

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧).

بيّنت النتائج في الجدول (٣) أن معدّل الربحية لشركة الأمين للتأمين هو الأكبر على مستوى شركات قطاع التأمين بمتوسط فترة بلغ (٠,٠٤٩)، في حين معدّل الربحية لشركة الخليج للتأمين هو الأصغر بمتوسط فترة بلغ (٠,٠١٠).

ب - قياس مديونية الشركات عينة البحث :

تم قياس مديونية الشركات عينة البحث من خلال قسمة مجموع المطلوبات على مجموع الموجودات، وتُبيّن المعادلة (٢) قياس مديونية الشركات عينة البحث (رمضان والعقده، ٢٠١١ : ٢٢٨) :

(٢)...

نسبة المديونية = مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات

وتبيّن الجداول أدناه مديونية الشركات عينة البحث وحسب القطاعات:

١ - قطاع المصارف:

يوضح الجدول (٤) نسبة المديونية للشركات عينة البحث ضمن قطاع المصارف على وفق المعادلة (٢)

جدول (٤) : نسبة المديونية لشركات قطاع المصارف للمدة (٢٠١٧-٢٠١٤)

المتوسط للمدة	نسبة المديونية				الشركة	ت
	2017	2016	2015	2014		
٠,٣١١	0.202	0.335	0.339	٠,٣٦٧	المصرف التجاري العراقي	1
0.794	0.746	0.764	0.827	0.840	مصرف بغداد	2
0.430	0.430	0.416	0.432	0.440	المصرف العراقي الاسلامي	3
0.733	0.780	0.740	0.732	0.681	مصرف المنصور للإستثمار	4
0.529	0.527	0.503	0.514	0.572	المصرف الأهلي العراقي	5
0.433	0.427	0.388	0.447	0.469	المصرف المتحد للإستثمار	6
0.482	0.438	0.421	0.505	0.563	مصرف كوردستان الدولي	7
٠,٥٣٠	0.507	0.510	0.542	٠,٥٦٢	المتوسط لجميع الشركات أعلاه	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧).

(٢٠١٧).

بيّنت النتائج في الجدول (٤) أن نسبة المديونية لمصرف بغداد هي الأكبر على مستوى شركات قطاع المصارف بمتوسط فترة بلغ (٠,٧٩٤)، في حين نسبة المديونية للمصرف التجاري هي الأصغر بمتوسط فترة بلغ (٠,٣١١).

٢ - قطاع التأمين:

يوضح الجدول (٥) نسبة المديونية للشركات عينة البحث ضمن قطاع التأمين على وفق المعادلة (٢):

جدول (٥) : نسبة المديونية لشركات قطاع التأمين للمدة (٢٠١٧-٢٠١٤)

المتوسط للمدة	نسبة المديونية				الشركة	ت
	2017	2016	2015	2014		
0.052	- 0.006	0.015	0.051	0.148	دار السلام للتأمين	1
0.078	0.059	0.060	0.107	0.087	الأمين للتأمين	2
0.112	0.059	0.048	0.063	0.279	الخليج للتأمين	3
0.081	0.037	0.041	0.074	0.171	المتوسط لجميع الشركات أعلاه	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧).

بيّنت النتائج في الجدول (٥) أن نسبة المديونية لشركة الخليج للتأمين هي الأكبر على مستوى شركات قطاع التأمين بمتوسط فترة بلغ (٠,١١٢)، في حين نسبة المديونية لشركة دار السلام للتأمين هي الأصغر بمتوسط فترة بلغ (٠,٠٥٢).

ج - قياس سيولة الشركات عينة البحث :

تُعد السيولة أحد أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم المركز الائتماني للشركة، إذ تعكس مدى قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل عند استحقاقها، وتم حساب سيولة الشركات من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة بما يُعرّف بنسبة التداول، وتبين المعادلة (٣) حساب سيولة الشركات عينة البحث (كراجة، ٢٠٠٢ : ١٨٤) :

... (٣)

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

وتبين الجدول أدناه سيولة الشركات عينة البحث وحسب القطاعات :

١ - قطاع المصارف:

يوضح الجدول (٦) سيولة الشركات (نسبة التداول) عينة البحث ضمن قطاع المصارف على وفق المعادلة (٣) :

جدول (٦) : سيولة شركات (نسبة التداول) قطاع المصارف للمدة (٢٠١٧-٢٠١٤)

المتوسط للمدة	نسبة التداول (مرة)				الشركة	ت
	2017	2016	2015	2014		
3.38	4.90	2.95	2.94	2.72	المصرف التجاري العراقي	1
1.15	1.16	1.14	1.17	1.15	مصرف بغداد	2
2.20	2.18	2.25	2.21	2.18	المصرف العراقي الاسلامي	3
1.34	1.26	1.32	1.35	1.45	مصرف المنصور للإستثمار	4

1.84	1.85	1.93	1.86	1.70	المصرف الأهلي العراقي	5
2.08	2.09	2.29	2.01	1.94	المصرف المتحد للإستثمار	6
2.01	2.19	2.26	1.87	1.70	مصرف كوردستان الدولي	7
2.00	2.23	2.02	1.92	1.83	المتوسط لجميع الشركات أعلاه	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧).

بيّنت النتائج في الجدول (٦) أن سيولة (نسبة التداول) المصرف التجاري العراقي هي الأكبر على مستوى شركات قطاع المصارف بمتوسط فترة بلغ (٣,٣٨) مرّة، في حين أن سيولة (نسبة التداول) مصرف بغداد هي الأصغر بمتوسط فترة بلغ (١,١٥) مرّة.

٢ - قطاع التأمين:

يوضح الجدول (٧) سيولة الشركات (نسبة التداول) عينة البحث ضمن قطاع التأمين على وفق المعادلة (٣):

جدول (٧) : سيولة شركات (نسبة التداول) قطاع التأمين للمدة (٢٠١٧-٢٠١٤)

المتوسط للمدة	نسبة التداول (مرّة)				الشركة	ت
	2017	2016	2015	2014		
-19.93	-	65.60	19.53	6.73	دار السلام للتأمين	1
7.62	5.83	6.46	8.21	9.97	الأمين للتأمين	2

14.25	16.95	20.60	15.89	3.56	الخليج للتأمين	3
0.64	-49.60	30.89	14.54	6.75	المتوسط لجميع الشركات أعلاه	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧).

بيّنت النتائج في الجدول (٧) أن سيولة (نسبة التداول) شركة الخليج للتأمين هي الأكبر على مستوى شركات قطاع التأمين بمتوسط فترة بلغ (١٤,٢٥) مرة، في حين أن سيولة (نسبة التداول) شركة دار السلام للتأمين هي الأصغر بمتوسط فترة بلغ (١٩,٩٣) - مرة.

٢ - القيمة السوقية للشركات عينة البحث:

تُمثل القيمة السوقية للسهم سعر السهم السائد في السوق المالية، بعبارةٍ أخرى هو السعر الذي يكون المستثمر مستعداً لدفعه كئمن لموجودات الشركة، ويتم حساب القيمة السوقية من خلال ضرب رأس مال الشركة في سعر اغلاق السهم في نهاية السنة، وتوضح المعادلة (٤) كيفية حساب القيمة السوقية لأسهم الشركات عينة البحث (Cohen, et al , 2012 : 90) (الحسناوي، ٢٠١٧ : ٢٢٠) :

$$\text{القيمة السوقية} = \text{رأس مال الشركة} \times \text{سعر اغلاق السهم} \quad \dots(٤)$$

وتبيّن الجداول أدناه القيمة السوقية للشركات عينة البحث وحسب القطاعات :
١ - قطاع المصارف:

يوضح الجدول (٨) القيمة السوقية للمصارف عينة البحث على وفق المعادلة رقم (٤) :
جدول (٨) : القيمة السوقية لقطاع المصارف للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧).

المتوسط	القيمة السوقية (مليون دينار)				الشركة	ت
	2017	2016	2015	2014		
127,500	122,500	120,000	102,500	165,000	المصرف التجاري العراقي	1
265,000	152,500	227,500	292,500	387,500	مصرف بغداد	2
160,000	125,000	150,000	127,500	237,500	المصرف العراقي الاسلامي	3
214,375	182,500	247,500	217,500	210,000	مصرف المنصور للإستثمار	4
145,625	117,500	102,500	137,500	225,000	المصرف الأهلي العراقي	5
121,500	69,000	93,000	111,000	213,000	المصرف المتحد للإستثمار	6
589,000	512,000	504,000	580,000	760,000	مصرف كوردستان الدولي	7
231,857	183,000	206,357	224,071	314,000	المتوسط لجميع الشركات أعلاه	

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية (٢٠١٤-٢٠١٧).
بيّنت النتائج في الجدول (٨) أن القيمة السوقية لأسهم مصرف كوردستان الدولي هي الأكبر على مستوى شركات قطاع المصارف بمتوسط فترة بلغ (٥٨٩,٠٠٠) مليون دينار، في حين أن القيمة السوقية لأسهم مصرف المتحد للإستثمار هي الأصغر بمتوسط فترة بلغ (١٢١,٥٠٠) مليون دينار.

٢ - قطاع التأمين:

يوضح الجدول (٩) القيمة السوقية للشركات عينة البحث ضمن قطاع التأمين على وفق المعادلة رقم (٢) جدول (٩) : القيمة السوقية لقطاع التأمين للمدة (٢٠١٤-٢٠١٧).

المتوسط	القيمة السوقية (مليون دينار)				الشركة	ت
	2017	2016	2015	2014		
3,832	3,404	2,842	3,544	5,539	دار السلام للتأمين	1
2,750	1,795	2,319	2,626	4,260	الأمين للتأمين	2
1,030	1,060	960	720	1,380	الخليج للتأمين	3
2,537	2,086	2,040	2,297	3,726	المتوسط لجميع الشركات أعلاه	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية (٢٠١٤-٢٠١٧).
تبيّن النتائج في الجدول (٩) أن القيمة السوقية لأسهم شركة دار السلام للتأمين هي الأكبر على مستوى شركات قطاع التأمين بمتوسط فترة بلغ (٣,٨٣٢) مليون دينار، في حين أن القيمة السوقية لأسهم شركة الخليج للتأمين هي الأصغر بمتوسط فترة بلغ (١,٠٣٠) مليون دينار.

ثالثاً: تحليل واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

"للإفصاح المالي أثر ذا دلالة احصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق

المالية وعلى مستوى القطاعات"

أ- قطاع المصارف:

يوضح البرنامج الاحصائي **R** نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين متغير الإفصاح المالي والأداء المالي لقطاع المصارف كما في الجدول (١٠) :

جدول (١٠) : تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين متغير الإفصاح المالي والأداء المالي لقطاع المصارف

المتغير	β	T	Sig	F	Sig	R^2	R
الثابت	9.536	21.961	0.000	16.370	0.000	0.743	0.52
الربحية	29.973	3.696	0.002				
المديونية	3.377	5.617	0.000				
السيولة	0.203	1.290	0.214				

١. من النتائج المعروضة في الجدول (١٠) يتضح أن هناك علاقة ارتباط متوسطة بين متغير الربحية والأداء المالي للمصارف بلغت (٥٢%)، وقيمة ارتباط متوسطة أيضا بين حجم المديونية والأداء المالي بلغت (٦٧%)، اما متغير حجم السيولة فكان ارتباطه ضعيفاً إذ بلغت نسبته (١٨%).

٢. أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (٧٤%) أي أن هذا النموذج قادر تماماً على تفسير الظاهرة.

٣. بلغت قيمة مقدر ثابت الانحدار (٩,٥٣٦) وقيمة **T** المحسوبة (٢١,٩٦١)، أما قيمة مقدر معامل الانحدار لمتغير الربحية بلغ (٢٩,٩٧٣) وقيمة **T** المحسوبة له (٣,٦٩٦)، وإن القيمة الاحتمالية للمقشرين بلغت (٠,٠٠٠) و (٠,٠٠٢) على التوالي وهما أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) للدلالة على

معنوية كل منهما، بكلامٍ آخر أن هناك أثر معنوي للربحية على الأداء المالي لشركات قطاع المصارف، أما مقدر حجم المديونية فقد بلغ (٣,٣٧٧) وقيمة T بلغت (٥,٦١٧) ودالة احصائياً لأن القيمة الاحتمالية لها (صفر) أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، أي أن هناك أثر معنوي لحجم المديونية على الأداء المالي للمصارف، كما بلغ مقدر حجم السيولة (٠,٢٠٣) وقيمة اختبار T لها (١,٢٩٠) وبقية احتمالية بلغت (٠,٢١٤) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، أي إن حجم السيولة لا يؤثر احصائياً بالأداء المالي للمصارف.

٤. قيمة F المحسوبة (١٦,٣٧٠) أيضاً أظهرت إنها معنوية للدلالة على وجود نموذج انحدار يصف العلاقة بين الإفصاح المالي والأداء المالي.
بالتالي يُمكن كتابة النموذج المقدر كآتي :

$$\hat{y}_i = 9.536 + 29.973 x_1 + 3.377 x_2 + 0.203 x_3$$

حيث إن :

$\hat{y}_i$: يُمثل تقديرات الأداء المالي لشركات قطاع المصارف.

x_1 : يُمثل متغير الربحية.

x_2 : يُمثل متغير حجم المديونية.

x_3 : يُمثل متغير حجم السيولة.

ب- قطاع التأمين:

يوضح البرنامج الاحصائي R نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين متغيري الإفصاح المالي والأداء المالي لقطاع التأمين كما في الجدول (١١) :

جدول (١١): نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغيري الإفصاح المالي والأداء المالي لقطاع التأمين

المتغير	β	T	Sig	F	Sig	R^2	R
الثابت	7.148	25.494	0.000	2.368	0.147	0.470	0.52
الربحية	10.080	2.547	0.034				
المديونية	3.900	1.593	0.150				
السيولة	- 0.003	- 1.092	0.207				

١. من النتائج المعروضة في الجدول (١١) نلاحظ أن هناك علاقة ارتباط متوسطة بين متغير الربحية والأداء المالي لشركات التأمين بلغت (٥٢%)، أما متغير حجم المديونية فكان ارتباطه ضعيف جداً إذ بلغت نسبته (٩%)، وقيمة ارتباط عكسية ضعيفة بين حجم السيولة والأداء المالي بلغت (١٦%).

٢. أظهرت النتائج أن النموذج المقدر يُفسر ما نسبته (٤٧%) من الظاهرة حسب قيمة معامل التحديد R^2 .

٣. بلغت قيمة مقدر ثابت الانحدار (٧,١٤٨) وقيمة T المحسوبة (٢٥,٤٩٤)، أما قيمة مقدر معامل الانحدار لمتغير الربحية بلغ (١٠,٠٨٠) وقيمة T المحسوبة له (٢,٥٤٧)، وأن القيمة الاحتمالية لمقدر الربحية بلغت (٠,٠٣٤) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) للدلالة على أهمية المقدر، بكلام آخر أن هناك أثر معنوي للربحية على الأداء المالي لشركات قطاع التأمين، كما بلغ مقدر حجم المديونية (٣,٩٠٠) وقيمة T بلغت (١,٥٩٣) وهي غير دالة احصائياً لأن القيمة الاحتمالية لها أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) أي ليس هناك أثر معنوي لحجم المديونية على الأداء المالي لشركات التأمين، وقد بلغ

مقدّر حجم السيولة (-0,003) وقيمة اختبار T لها (-1,092) وبقية احتمالية بلغت (0,207) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0,05)، أي أن حجم السيولة لا يؤثر احصائياً بالأداء المالي لشركات التأمين. ٤. قيمة F المحسوبة (2,368) أظهرت إنها غير معنوية للدلالة على ضعف نموذج الانحدار الذي يصف العلاقة بين متغيري الإفصاح المالي والأداء المالي. بالتالي يُمكن كتابة النموذج المقدّر كالاتي :

$$\hat{y}_i = 7.148 + 10.080 x_1 + 3.900 x_2 - 0.003 x_3$$

حيث إن :

$\hat{y}_i$: يُمثل تقديرات الأداء المالي لشركات قطاع التأمين.

x_1 : يُمثل متغير الربحية.

x_2 : يُمثل متغير حجم المديونية.

x_3 : يُمثل متغير حجم السيولة.

الفرضية الثانية:

"الربحية الشركة أثر ذا دلالة احصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق

المالية وفقاً للقطاعات عينة الدراسة"

أ- قطاع المصارف:

يوضح البرنامج الاحصائي R نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير

الربحية والأداء المالي لقطاع المصارف كما في الجدول (١٢) :

جدول (١٢) : تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير الربحية والأداء المالي

لقطاع المصارف

R	R ²	Sig	F	Sig	T	β	المتغير
٠,٤٩	٠,٢٥	٠,٠٢٢	٦,٢٤٣	٠,٠٠٠	٣٩,١٢٧	11.435	الثابت
				٠,٠٢٢	2.498	36.310	الربحية

١. من النتائج المعروضة في الجدول (١٢) يتضح أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغيرين بلغت (٤٩%).

٢. أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد **R²** بلغت (٢٥%) أي أن هذا النموذج غير قادر تماماً على تفسير الظاهرة.

٣. بلغت قيمة مقدر ثابت الانحدار (١١,٤٣٥)، وقيمة **T** المحسوبة (٣٩,١٢٧)، أما قيمة مقدر معامل الانحدار لمتغير الربحية فقد بلغ (٣٦,٣١٠)، وقيمة **T** المحسوبة له (٢,٤٩٨)، وإن القيمة الاحتمالية للمقدين بلغت (٠,٠٠٠) و (٠,٠٢٢) على التوالي وهما أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) للدلالة على معنوية كل منهما، بكلامٍ آخر أن هناك أثر معنوي للربحية على الأداء المالي لشركات قطاع المصارف.

٤. قيمة **F** المحسوبة أيضاً أظهرت أنها معنوية للدلالة على وجود نموذج انحدار يصف العلاقة بين الربحية والأداء المالي.

بالتالي يُمكن كتابة النموذج المقدر كآتي :

$$\hat{y}_i = 11.435 + 36.310 x_1$$

حيث إن :

$\hat{y}_i$: يُمثل تقديرات الأداء المالي.

x_1 : يُمثل متغير الربحية.

ب- قطاع التأمين :

يوضح البرنامج الاحصائي **R** نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير

الربحية والأداء المالي لقطاع التأمين كما في الجدول (١٣) :

جدول (١٣) : نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير الربحية والأداء

المالي لقطاع التأمين

المتغير	β	T	Sig	F	Sig	R^2	R
الثابت	7.480	٣٢,٨٧٧	٠,٠٠٠	١,٢٤٦	٠,٢٩٠	٠,١١	٠,٣٣
الربحية	4.688	1.116	٠,٢٩٠				

١. يتضح من جدول تحليل التباين أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغيرين إذ بلغت (٣٣%).
٢. أظهرت النتائج أن النموذج المقدر يُفسر ما نسبته (١١%) من الظاهرة حسب قيمة معامل التحديد R^2 .
٣. أن قيمة T المحسوبة لمتغير الربحية غير دال إحصائياً بسبب قيمة Sig المساوية إلى (٠,٢٩٠) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (٠,٠٥)، لذلك نستنتج عدم وجود أثر معنوي للربحية على درجة الأداء المالي لشركات التأمين.
٤. من النتائج المعروضة في الجدول (١٣) نلاحظ أن قيمة F غير دالة إحصائياً أيضاً ومنه نستنتج أن النموذج المقدر لهذه العلاقة غير معنوي.

بالتالي يُمكن كتابة النموذج المقدر كالاتي :

$$\hat{y}_i = 7.480 + 4.688 x_1$$

حيث إن :

$\hat{y}_i$: يُمثل تقديرات الأداء المالي.

x_1 : يُمثل متغير الربحية.

الفرضية الثالثة:

"لمديونية الشركة أثر ذا دلالة احصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق

المالية وفقاً للقطاعات عينة الدراسة"

أ- قطاع المصارف:

يوضح البرنامج الاحصائي R نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير

حجم المديونية والأداء المالي لقطاع المصارف كما في الجدول (١٤) :

جدول (١٤) : تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير حجم المديونية والأداء

المالي لقطاع المصارف

المتغير	β	T	Sig	F	Sig	R^2	R
الثابت	10.895	٢٨,٥٧٧	٠,٠٠٠	١٠,٧٧	٠,٠٠٤	٠,٣٦	٠,٦٠
المديونية	2.439	3.281	٠,٠٠٤				

١. يتضح من الجدول (١٤) أن علاقة الارتباط بين المتغيرين متوسطة إذ بلغت (٦٠%).

٢. أظهرت النتائج أن النموذج المقدر يُفسر ما نسبته (٣٦%) من الظاهرة حسب قيمة معامل التحديد

R^2 .

٣. أن قيمة **T** المحسوبة لمتغير المديونية دالة إحصائياً بسبب قيمة **Sig** المساوية إلى (٠,٠٠٤) أقل من مستوى المعنوية المفترض (٠,٠٥)، لذلك نستنتج وجود أثر معنوي للمديونية على الأداء المالي لشركات قطاع المصارف.

٤. من النتائج المعروضة في الجدول (١٤) نلاحظ أن قيمة **F** دالة إحصائياً أيضاً ومنه نستنتج أن النموذج المقدر لهذه العلاقة معنوي.

بالتالي يُمكن كتابة النموذج المقدر كالاتي :

$$\hat{y}_i = 10.895 + 2.439 x_2$$

حيث إن :

$\hat{y}_i$: يُمثل تقديرات الأداء المالي.

x_2 : يُمثل متغير المديونية.

ب- قطاع التأمين:

يوضح البرنامج الاحصائي **R** نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير حجم المديونية والأداء المالي لقطاع التأمين كما في الجدول (١٥) :

جدول (١٥) : نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير حجم المديونية

والأداء المالي لقطاع التأمين

المتغير	β	T	Sig	F	Sig	R^2	R
الثابت	7.612	٢٥,٠٣٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٩٩٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
المديونية	0.014	0.005	٠,٦٩٩				

١. يتضح من جدول تحليل التباين أن متغير المديونية مستقل تماماً عن متغير الأداء المالي لشركات التأمين، إذ بلغت قيمة الارتباط (صفر).
٢. أظهرت النتائج أن النموذج المقدر لا يفسر الظاهرة تماماً، إذ بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (صفر).
٣. قيمة T المحسوبة لمتغير حجم المديونية غير دالة إحصائياً بسبب قيمة Sig المساوية إلى (٠,٦٩٩) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (٠,٠٥)، لذلك نستنتج عدم وجود أثر معنوي للمديونية على الأداء المالي لشركات التأمين.
٤. من النتائج المعروضة في الجدول (١٥) نلاحظ أن قيمة F غير دالة إحصائياً أيضاً ومنه نستنتج أن النموذج المقدر لهذه العلاقة غير معنوي.
بالتالي يُمكن كتابة النموذج المقدر كآتي :

$$\hat{y}_i = 7.612 + 0.014 x_2$$

حيث إن :

$\hat{y}_i$: يُمثل تقديرات الأداء المالي.

x_2 : يُمثل متغير المديونية.

الفرضية الرابعة:

"لسيولة الشركة أثر ذا دلالة إحصائية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفقاً للقطاعات عينة الدراسة"
أ- قطاع المصارف:

يوضح البرنامج الاحصائي R نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير حجم السيولة والأداء المالي لقطاع المصارف كما في الجدول (١٦) :

جدول (١٦) : تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير حجم السيولة والأداء المالي لقطاع المصارف

المتغير	β	T	Sig	F	Sig	R^2	R
الثابت	11.88 0	٢٤,٧٤٥	٠,٠٠٠	٠,١٥٧	٠,٦٩٦	٠,٠١	٠,٠٩
السيولة	0.104	0.397	٠,٦٩٦				

١. يتضح من الجدول (١٦) أن علاقة الارتباط بين المتغيرين ضعيفة جداً إذ بلغت (٩%).
 ٢. أظهرت النتائج أن النموذج المقدر يُفسر ما نسبته (١%) من الظاهرة حسب قيمة معامل التحديد R^2 .
 ٣. يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة T المحسوبة لمتغير السيولة غير دالة إحصائياً بسبب قيمة Sig المساوية إلى (٠,٦٩٦) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (٠,٠٥)، لذلك نستنتج عدم وجود أثر معنوي للسيولة على الأداء المالي لشركات قطاع المصارف.
 ٤. من النتائج المعروضة في الجدول (١٦) نلاحظ أن قيمة F غير دالة إحصائياً أيضاً ومنه نستنتج أن النموذج المقدر لهذه العلاقة غير معنوي.
- بالتالي يُمكن كتابة النموذج المقدر كالاتي :

$$\hat{y}_i = 11.880 + 0.104 x_3$$

حيث إن :

$\hat{y}_i$: يُمثل تقديرات الأداء المالي.

x_3 : يُمثل متغير السيولة.

ب- قطاع التأمين:

يوضح البرنامج الاحصائي R نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير حجم السيولة والأداء المالي لقطاع التأمين كما في الجدول (١٧) :

جدول (١٧) : نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير حجم السيولة والأداء المالي لقطاع التأمين

المتغير	β	T	Sig	F	Sig	R^2	R
الثابت	٧,٦١٣	٣٨,٢٣٣	٠,٠٠٠	٠,٥٣٤	٠,٤٨٢	٠,٠٥	-٠,٢٣
السيولة	٠,٠٠٣	-0.731	٠,٤٨٢				

١. يتضح من جدول تحليل التباين أن علاقة الارتباط بين المتغيرين ضعيفة جداً وعكسية إذ بلغت (٢٣%).

٢. أظهرت النتائج أن النموذج المقدر يُفسر ما نسبته (٥%) من الظاهرة حسب قيمة معامل التحديد R^2 .

٣. أن قيمة T المحسوبة لمتغير السيولة غير دالة إحصائياً بسبب قيمة Sig المساوية إلى (٠,٤٨٢) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (٠,٠٥)، لذلك نستنتج عدم وجود أثر معنوي للسيولة على الأداء المالي لشركات التأمين.

٤. من النتائج المعروضة في الجدول (١٧) نلاحظ أن قيمة F غير دالة احصائياً أيضاً ومنه نستنتج أن النموذج المقدر لهذه العلاقة غير معنوي. بالتالي يُمكن كتابة النموذج المقدر كالاتي :

$$\hat{y}_i = 7.613 - 0.003 x_3$$

حيث إن :

$\hat{y}_i$: يُمثل تقديرات الأداء المالي.

x_3 : يُمثل متغير السيولة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. أظهرت نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير الإفصاح المالي والمُمثل (بنسبة الربحية) ومتغير الأداء المالي مُمثلاً (بالقيمة السوقية)، أن نسبة الربحية (معدل العائد على الموجودات) تؤثر بشكل معنوي على القيمة السوقية لأسهم شركات قطاع المصارف، بينما لا يوجد ذلك الأثر على القيمة السوقية لأسهم شركات قطاع التأمين.

٢. أظهرت نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير الإفصاح المالي والمُمثل (بحجم المديونية) ومتغير الأداء المالي مُمثلاً (بالقيمة السوقية)، أن حجم المديونية (نسبة المديونية) يؤثر بشكل معنوي على القيمة السوقية لأسهم شركات قطاع المصارف، بينما لا يوجد ذلك الأثر على القيمة السوقية لأسهم شركات قطاع التأمين.

٣. أظهرت نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير الإفصاح المالي والمُمثل (بنسبة التداول) ومتغير الأداء المالي مُمثلاً (بالقيمة السوقية)، أن حجم السيولة (نسبة التداول) لا يؤثر معنوياً على القيمة السوقية لأسهم شركات قطاعي المصارف والتأمين.

٤. أظهرت نتائج تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين متغير الإفصاح المالي والمُتمثل (بنسبة الربحية، حجم المديونية، نسبة السيولة) ومتغير الأداء المالي مُمثلاً (بالقيمة السوقية)، أن هناك أثر معنوي للإفصاح المالي على القيمة السوقية لأسهم شركات قطاع المصارف، بينما لا يوجد ذلك الأثر على القيمة السوقية لأسهم شركات قطاع التأمين.

ثانياً: التوصيات: في ضوء ما جاءت به نتائج البحث، تمثلت التوصيات بالآتي:

١. التأكيد على إلزام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية الموثوقة والملائمة ولكافة الجهات المستفيدة وفي آنٍ واحد لكي لا يستفيد طرف على حساب الطرف الآخر وبالتالي ضمان عدالة الفرص للجميع.

٢. ضرورة قيام إدارة السوق بفرض غرامات وعقوبات بحق الشركات التي لا تلتزم بمتطلبات أعداد التقارير المالية ومنع تداول أسهمها في السوق.

٣. الالتزام بالتوقيت المناسب للإفصاح، لما له من أثر بالغ الأهمية في ترشيد قرارات المستثمرين.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم.

١. ابن منظور، محمد بن مكرم بن أحمد، "لسان العرب"، المجلد العاشر، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.

٢. الحسنوي، سالم صلال، "الإدارة المالية في منظمات الأعمال"، الطبعة الأولى، الدار المنهجية، عمان، الأردن، ٢٠١٨.
٣. الحسنوي، سالم صلال، "الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية"، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ٢٠١٧.
٤. الحياي، وليد ناجي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.
٥. العجمي، فارس محمد اعجبان، "رقابة سوق المال على إدارة محافظ الأوراق المالية والصناديق الاستثمارية"، دراسة مقارنة بين القانون المصري والكويتي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.
٦. المعايير المحاسبية والرقابية العراقية، القاعدة رقم (١٠).
٧. بهجت، محمد فداء الدين، "الإفصاح في القوائم وموقف المراجع الخارجية منه"، دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦.
٨. حمد الله، احمد السيد، "مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين - منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (١٥)، العدد (٢)، مصر، ١٩٩٣.
٩. حنان، محمد رضوان حلوة، "نظرية المحاسبة"، منشورات جامعة حلب، المجلد (١)، العدد (١)، سوريا، ١٩٩٠.
١٠. رمضان، عماد زياد؛ العقدة، صالح خليل، "محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية - دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردنية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (٧)، العدد (٢)، الأردن، ٢٠١١.
١١. زغدار، أحمد سفير، "خيار الجزائر بالتكثيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)"، مجلة الباحث، المجلد (٧)، العدد (١)، الجزائر، ٢٠١٠.

١٢. صبري، عمار عبد الرحمن، "الالتزام بالإفصاح في سوق الأوراق المالية - دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٦.
١٣. طعمة، باسم علوان، "الإفصاح عن المعلومات في سوق الأوراق المالية - دراسة مقارنة للأبعاد الفلسفية للإلتزام"، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العدد (١)، العراق، ٢٠١٣.
١٤. عمر، بلال فايز؛ الشعار، إسحق محمود؛ زلوم، نضال عمر، "أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (٤١)، العدد (٢)، الأردن، ٢٠١٤.
١٥. كراجه، عبد الحلیم، "الإدارة والتحليل المالي - أسس، مفاهيم، تطبيقات"، دار صفاء، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
١٦. Belkaoui, Ahmed, "Accounting Theory", 5th Edition, Thomson Learning, London, 2004.
١٧. Cohen, Jeffrey; Holder-Webb, Lori; Nath, Leda; Wood, David, "Corporate Reporting of Non-Financial Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability", Journal of Accounting Horizons, Vol (26), Iss (1), 2011.
١٨. Kieso, Donald E, "Intermediate Accounting", 9 Edition, John Wiley & Sons Inc, USA, 2007.
١٩. Welsch, Glenn A; Anthony, Robert N, "Fundamental of Financial Accounting", Richard D, Irwin Inc, Ontario, 1977.